الأمم المتحدة

E/2010/NGO/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 April 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه -٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة

بيان مقدم من التحالف الدولي للمرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، وهو معمم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعية ١٩٩٦/٣١.

* E/2010/100.

190510 170510 10-33678X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بيان

منع التدخين مسألة تتعلق بحقوق المرأة

يشير تقرير منظمة الصحة العالمية الجديد بشأن مسائل الجنسين والمرأة والتدخين الذي سيصدر بمناسبة اليوم العالمي لوقف التدخين لعام ٢٠١٠ إلى أنه يوجد بالعالم أكثر من بليون مدخن وإلى أن ٩ في المائة منهم من النساء و٤٠ في المائة من الرجال. ويتوقع بحلول عام ٢٠١٥ أن يتسبب التدخين فيما يقرب من ثلاثة أضعاف حالات الوفاة التي يتسبب فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أن التدخين سيكون مسؤولا عن ١٠ في المائة من مجموع حالات الوفاة. وسوف تزداد هذه الاتجاهات سوءا إذا لم نعمل الآن. ويعتقد التحالف الدولي للمرأة والشبكة النسائية الدولية لمكافحة التدخين أن منع وباء التدخين بين النساء مسألة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمساواة بين الجنسين والفقر وصحة الطفل والأم.

والصحة والفقر هما لب هذه المسألة. فالفقيرات، سواء في الحضر أو الريف، يتأثرن بوباء التدخين بشكل غير متناسب. وفي كثير من البلدان، فإن هؤلاء النساء هن الأكثر تدخينا ومع ذلك فإنهن الأكثر حرمانا من المعلومات والخدمات، مما يجعلهن ضعيفات أمام حملات التسويق التي تقوم بها صناعة التدخين لترويج منتجاتها القاتلة. وفي البلدان النامية، فإن النساء الريفيات العاملات في إنتاج التدخين وصناعته وتسويقه يتم استغلالهن من حيث الأجور غير العادلة وظروف العمل غير المناسبة. كذلك فإن العبء الاقتصادي للوفيات الناجمة عن التدخين والتعرض له يقع كأشد ما يكون على المرأة. ولنتصور حالة امرأة فقدت زوجها بسبب سرطان الرئة ومن ثم يدفع بها فجأة لتقوم بدور العائل الوحيد للأسرة. فإذا كانت واحدة من ملايين الأميات اللاتي لا حق لهن في امتلاك الأرض أو الحصول على الائتمان فكيف يأملن في الحصول على عمل كريم؟

إن ما هو مهدد هنا هو صحة الاقتصاد وصحة الأمهات والأطفال. فالتدخين يصعب الجهود المبذولة لتعبئة الموارد وتوفير التمويل المناسب للتنمية. والتحول السريع إلى الحضر وما يحدث من تغييرات في أسلوب الحياة وفي الوجبات الغذائية يعني أن الموارد النادرة تستخدم الآن في علاج أمراض غير معدية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن التكاليف الإجمالية للرعاية الطبية للمصابين بأمراض تتصل بالتدخين تتراوح بين ٦ في المائة و ١٥ في المائة من تكاليف الرعاية الصحية الإجمالية في البلدان ومن ٠,١ في المائة إلى ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الولايات المتحدة بلغ مجموع التكاليف الطبية المباشرة السنوية للرعاية قبل الولادة وبعد الولادة للأطفال المتأثرين بالتدخين بشكل غير مباشر ٤٤,٦ بليون

دولار في عام ٢٠٠١. وكثير من الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق على التدخين أكثر مما تنفق على الغذاء والتعليم. ففي إندونيسيا، حيث التدخين شائع جدا بين الفقراء، فإن أكثر بند من بنود إنفاق أدنى فئة من فئات الدخل هو إنفاقها على التدخين على حين أن أفقر الأسر في المكسيك ونسبتها ٢٠ في المائة تنفق ما يقرب من ١١ في المائة من دخلها على التدخين.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المصالح التجارية قد انتهكت حقوق المرأة. فالبلدان النامية الفقيرة يتم إغراقها بالإعلانات التي تصور التدخين على أنه شيء جذاب ويدل على العصرية. وقد خصصت شركات التبغ ماركات معينة للمرأة. ويجذب المرأة إلى هذه الماركات أمران: التعبئة الجذابة وألفاظ مثل ''خفيف'' و ''معتدل'' التي تستخدمها الشركات لجعل منتجاتها تبدو أقل ضررا. وهذه الاستراتيجيات المضللة هي إهانة لكرامة المرأة وانتهاك لحقوقنا في حماية أنسفنا من الإعلانات المضللة.

ونوجه أنظاركم إلى هذه الحقائق الصحية: فالمدخنات أو المعرضات للتدخين أكثر عرضة من غير المدخنات للتعرض للمشاكل الإنجابية. كذلك تتأثر الصحة الإنجابية للرجل. فتدخين الآباء يمكن أن يؤثر سلبيا على الحيوانات المنوية وقد يسهم في عدم الخصوبة. والتدخين خلال فترة الحمل يزيد خطر الولادة قبل الآوان أو خطر أن يولد المولود ميتا أو الموت بعد الولادة وقد يتسبب في قلة لبن الثديين. كذلك فإن التدخين والتعرض للتدخين كذلك فإن التدخين والتعرض للتدخين من الأسباب التي تساعد على الإصابة بسرطان الثدي. وأكثر ما تنتهك فيه حقوق المرأة هو التعرض للتدخين غير المباشر أو التدخين السلبي. وهذا يمكن أن يحدث في مكان العمل أو في الأماكن العامة، ولكنه أكثر حدوثا في البيت حيث لا تستطيع المرأة في كثير من الأحيان أن تدافع عن حقوقها. والأدلة العلمية على خطر التدخين غير المباشر واضحة. ويمكن أن يصاب الإنسان بسرطان الرئة نتيجة للتعرض المستمر. والواقع أن ما يقدر بنحو ٥٨٠ حالة وفاة بسبب سرطان الرئة في أمريكا في عام ٢٠٠٣ كانت بسبب التدخين غير المباشر. والتعرض للتدخين غير المباشر يؤدي إلى أمراض الجهاز التنفسي السفلي وأمراض الأذن الوسطى وضعف أداء الرئة في الأطفال وزيادة خطر الوفاة المفاجئة للرضع. ومن الممكن أن يكون الحمل فرصة لتحسين صحة الأسرة كلها، ولكن يتعين أن تكف برامج صحة الأم عن إلقاء اللوم على الضحية. فمعظم الممارسون الطبيون يتحدثون إلى الحوامل المدخنات عن التوقف عن التدخين لتكون فترة الحمل فترة مأمونة وصحية. على أنه لم توجه عناية تذكر إلى تمكين المرأة من الإقلال من التدخين أو من التعرض للتدخين، وخاصة في البيت. ولتحقيق هدف تخفيض الوفيات النفاسية من الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي للجهات المعنية بالصحة الإنجابية أن تتصدى لصحة النساء والرجال

والأمهات والآباء. ويتعين وضع تدخلات خاصة بالتوقف عن التدخين خاصة بالنساء والرجال وتعريف النساء والرجال بها في بيئات مناسبة لكل من الجنسين.

ونعتقد أن التمكين للمرأة عنصر أساسي في تحرير البيوت من التدخين، وينبغي أن يكون جزءا من جميع السياسات المتعلقة بصحة الأم والطفل. ولما كان الرجال يمثلون حاليا أغلبية المدخنين في العالم فإنهم من أهم من ينبغي أن توجه إليهم حملات مكافحة التدخين كما أنهم عنصر أساسي في حماية حقوق المرأة في الصحة.

وكما أشير إليه في المادة ١٢ وفي التوصية العامة المتعلقة بالصحة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي كثير من التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين، فإن حق المرأة في الصحة هو حق من حقوق الإنسان. والحكومات الممثلة هنا وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأيدت وثائق السياسات التي تسعى إلى إعمال هذه الحقوق. كذلك قامت ١٧٠ حكومة على الأثقل بالتصديق على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن السيطرة على استخدام التدخين وهي الاتفاقية التي تحدد المعايير الدولية والتشريعات التي يمكن أن تحدد المسار السليم بالنسبة للسيطرة على استخدام التدخين مع مراعاة المساواة بين الجنسين.

إن الوضع الخطير القائم يقتضي إضافة التدخين باعتباره مؤشرا من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيا يتعلق بالحد من الفقر وتعزيز الحقوق الصحية للمرأة. وحتى الآن لا توفر التشريعات الوطنية الحماية الكافية. وعلى الرغم من الأدلة العلمية التي تثبت أن التدخين قاتل، فإن ٩٠ في المائة من سكان العالم ما زالوا غير مشمولين بالقوانين العامة التي تنص على توفير أماكن خالية من التدخين. ونحن نطالب الحكومات بإصدار قوانين لتنفيذ تدابير قوية فيا يتعلق بمراقبة التدخين. ويمكن أن يتحقق الكثير عن طريق زيادة الضرائب للإقلال من التدخين. كذلك ينبغي للحكومات أن تتصدى لشواغلنا بفرض حظر تام على الإعلانات التي تروج للتدخين، بما في ذلك وضع معايير بسيطة وموحدة للتعبئة، وتحسين التحذيرات الصحية. وينبغي اتخاذ هذه الإجراءات الآن حتى يمكن المضي قدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.